2025/2026

مرصد العنف في البيئة المدرسية

سياسات التعليم

إصلاحات متسارعة ومشاركة مجتمعية غائبة

الإصدار الثاني عشر

EUEPR
الاتحاد المصرى
للسياسات والبحوث التربوية

E.N.B
مصريين بلا حدود للتنمية

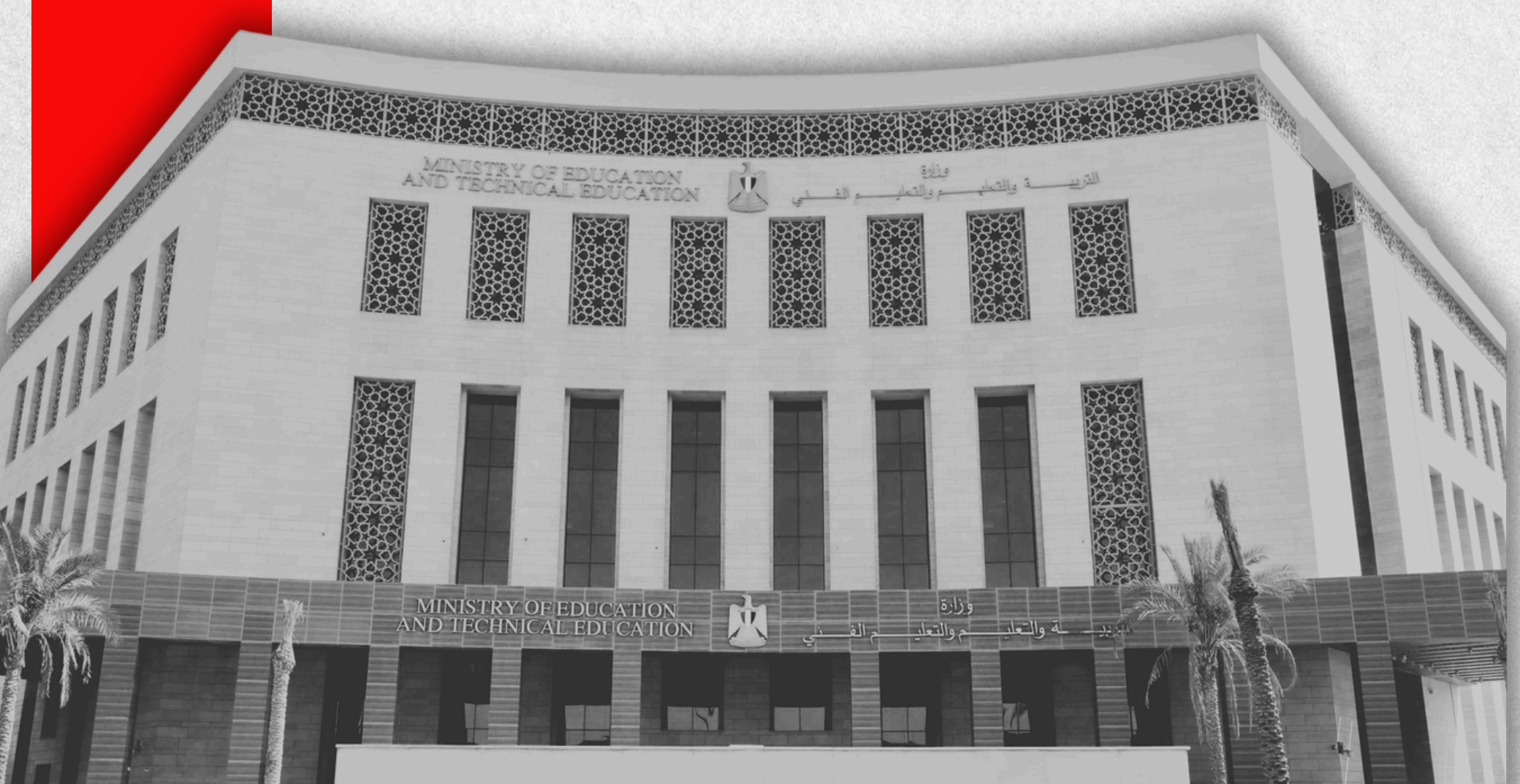

إعداد
أمل صقر

تصميم وإخراج
ميار مزيد

إشراف ومراجعة
وسام الشريف

عن المرصد

إصدار دوري ربع سنوي يصدره الإتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، بهدف حصر وسرد السياسات التربوية التي تتبعها وزارة التربية والتعليم والمتعلقة بجرائم العنف داخل البيئة المدرسية، ورصد وتوفير البيانات حول وقائع العنف المختلفة داخل البيئة المدرسية والتي قد تعيق من سير العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ولا سيما حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالتركيز على الفئات المهمشة (الفتيات، ذوي الإعاقة، اللاجئين). يسلط المرصد الضوء على السياسات التي تتخذها الجهات التنفيذية للحد من ظاهرة العنف. كما يرصد أيضًا دور الأطراف المعنية في مواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالعملية التعليمية لرسم صورة متكاملة عن العنف في البيئة المدرسية وكيفية مواجهته.

من يستهدف المرصد؟

يتطلع المرصد إلى أن يحظى باهتماما واضعي السياسات في القطاع التعليمي المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتماما خاصا للعنف في البيئة المدرسية ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

المنهجية

رصد وتحليل وقائع العنف في البيئة المدرسية في مصر كميا وكيفيا، وتشمل وقائع العنف الموجهة ضد الطلاب/ ات وضد القائمين على العملية التعليمية في الفترة من ابريل الى يونيو 2026، وذلك بالاعتماد على عدد من المواقع الإخبارية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي (المصري اليوم، فيتو، الدستور، الأهرام، اليوم السابع، مصراوي، الأخبار، القاهرة 24، تليجراف، الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم، الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على موقع فيس بوك، موقع السبورة التعليمي، موقع كشكول). تعتمد المنهجية أيضا على رصد وتحليل السياسات التربوية والتشريعات ذات الصلة على المستويات المختلفة.

تعريف البيئة المدرسية

يقصد بها الإطار البيئي الذي تعمل به المدرسة من حيث جميع مكوناتها المادية كالمباني والصفوف الدراسية والمرافق والخدمات التعليمية وغير المادية بما فيها الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الإدارة المدرسية ومجتمع المعلمين والإداريين والعلاقات الإنسانية بينهم والمناخ المدرسي العام الذي يتم فيه التفاعلات الإنسانية بين المعلمين أنفسهم وبين المعلمين وإدارة المدرسة وبين المعلمين والتلاميذ فيما بينهم. ويرى المرصد أن مفهوم البيئة المدرسية يشير كما سبق إلى الإطار العام الذي تتم فيه عملية التعليم والتعلم والذي يتضمن المدخلات والعمليات والإجراءات اللازمة لخلق سياق يمكن أن يحدث فيه ذلك الأمر بفاعلية ليحقق الأهداف المرجوة منه.

تعريف العنف في البيئة المدرسية

ويقصد به أنواع العنف التي قد يتعرض لها أعضاء المنظومة التعليمية من طلبة أو مدرسين/ات، أثناء أو قبل أو بعد الذهاب إلى المدرسة أو مكان تلقي الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك في العنف اللفظي أو الجسدي أو الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وكل ما يترتب عن هذا العنف من أضرار نفسية وجسدية ومعنوية على الأفراد الواقع عليهم العنف.

محاور التقرير:

المحور الأول: سياسات التعليم 2025/2026 إصلاحات متسارعة ومشاركة مجتمعية غائبة..... 06

مقدمة..... 07

إصلاحات تعليمية واسعة يقودها شركاء دوليون وخبراء، مقابل مشاركة مجتمعية محدودة وغياب آليات التشاور واستبعاد مؤسسات المجتمع المدني..... 08

تحسين كفاءة المدارس والانضباط التعليمي.. رفع نسبة الحضوروانخفاض كثافة الفصول..... 09

تطبيق نظام البكالوريا..... 09

صعود النموذج الياباني..... 10

الرقمنة وحوكمة الفضاء الإلكتروني للأطفال 10

إعادة صياغة منظومة التعليم الفني والتكنولوجي وربطه بسوق العمل..... 10

إدراج الثقافة المالية ضمن المناهج التعليمية والتحول نحو تعليم اقتصادي..... 11

زيادة مخصصات التعليم في الموازنة الجديدة..... 11

المجمعات الامتحانية في الثانوية العامة..... 12

استمرار سياسة التقييمات الأسبوعية في المدارس..... 13

انطلاق البرامج العلاجية لطلاب المرحلة الابتدائية خلال إجازة نهاية العام الدراسي..... 13

أهم قرارات العام الدراسي الجديد 2026-2027..... 14

المحور الثاني: وقائع العنف في البيئة اللمدرسية..... 15

المحور الأول:

سياسات التعليم 2025/2026

إصلاحات متسارعة ومشاركة مجتمعية غائبة

مقدمة:

شهد قطاع التعليم في مصر خلال العام الدراسي 2025–2026 مجموعة من السياسات التي تستهدف تطوير المنظومة التعليمية، من بينها تحسين كفاءة المدارس وبناء فصول جديدة، وشهد هذا العام انخفاض كثافة الفصول بالمرحلة الابتدائية من 63 طالبا في عام 2023/ 2024 إلى 41 طالبًا في عام 2025/2026. كما ارتفعت نسبة الحضور في المدارس من 15% إلى 87%. وتم تطبيق نظام البكالوريا المصرية بشكل اختياري ومسار موازٍ للثانوية العامة.

وبدأت وزارة التربية والتعليم في تبني سياسات سياسات تواكب التنمية وسوق العمل، عبر تطوير المناهج، وإدخال البرمجة والذكاء الاصطناعي، الثقافة المالية والتحول نحو تعليم اقتصادي، التوسع في النموذج الياباني، وتعزيز التحول الرقمي، مع زيادة الاهتمام بالتعليم الفني والمدارس التكنولوجية لإعداد كوادر مؤهلة للاقتصاد الوطني، زيادة مخصصات التعليم في الموازنة الجديدة 20% مع العام المالي المقبل،

ورغم ما تحمله هذه السياسات من أهداف طموحة وفرص محتملة لتحسين جودة التعليم، فإنها تثير في الوقت نفسه عددًا من التساؤلات المتعلقة بآليات التنفيذ ومدى قدرتها على تحقيق العدالة التعليمية. كما يلفت الانتباه وجود سمة مشتركة بين العديد من هذه الإصلاحات، تتمثل في محدودية المشاركة المجتمعية في مراحل صياغتها ومناقشتها. فمع تسارع وتيرة التغيير، يتراجع حضور المجتمع المدني وأولياء الأمور والباحثين المستقلين في عمليات الحوار وصنع القرار، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى شمولية هذه السياسات وقدرتها على التعبير عن احتياجات وتطلعات مختلف الأطراف المعنية بالعملية التعليمية.

ومن هذا المنطلق، تستعرض هذه الورقة أبرز سياسات وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسي 2025–2026، مع تقديم قراءة نقدية لأهدافها ومبرراتها والتحديات المرتبطة بتطبيقها.

إصلاحات تعليمية واسعة يقودها شركاء دوليون وخبراء، مقابل مشاركة مجتمعية محدودة وغياب آليات التشاور واستبعاد مؤسسات المجتمع المدني:

شهد العام الدراسي 2025/2026، خاصة الشهور الأخيرة في الفترة من مارس حتى يونيو 2026- مع نهاية العام الدراسي تسارعاً ملحوظاً في تبني وزارة التربية والتعليم لحزمة من السياسات والإجراءات التي تستهدف إعادة هيكلة المنظومة التعليمية وربطها بسوق العمل والتكنولوجيا الحديثة، إلا أن هذا التوسع صاحبه تراجع واضح في مساحات المشاركة المجتمعية، حيث تم استبعاد المجتمع المدني من دوائر النقاش وصنع السياسات، فعلى الرغم من تعدد المؤتمرات والفعاليات التي نظمتها أو شاركت فيها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني خلال الفترة الماضية، ومنها المؤتمرات المرتبطة بدراسة إصلاح التعليم بالتعاون مع اليونيسف والأمم المتحدة، والبنك الدولي واللقاءات الخاصة بالمدارس المصرية اليابانية والثقافة المالية، فإن الحضور اقتصر بصورة كبيرة على الجهات الحكومية والشركاء الدوليين والخبراء المختارين، بينما غابت منظمات المجتمع المدني والباحثون المستقلون وأولياء الأمور عن المشاركة الفعلية في مناقشة السياسات أو تقييم آثارها.

ويثير هذا التوجه تساؤلات حول مدى التزام الوزارة بمبدأ المشاركة المجتمعية المنصوص عليه في الاستراتيجيات التعليمية المختلفة، خاصة أن الإصلاحات التعليمية واسعة النطاق تحتاج إلى توافق مجتمعي وحوار مستمر مع الفئات المتأثرة بها. كما يبرز السؤال بشأن المعايير التي تحكم اختيار الجهات المشاركة في الحوار وصناعة النقاشات المرتبطة بتطوير السياسات التعليمية. فمن منظور الحوكمة الرشيدة والشفافية المؤسسية، يفترض أن تستند عملية الاختيار إلى معايير واضحة ومحددة، مثل الخبرة الفنية المتخصصة، وسجل الإنجازات في مجال التعليم، وطبيعة الشراكات القائمة مع الوزارة، والقدرة على تقديم الدعم الفني أو المالي، ومدى ارتباط خبرات المؤسسة بمحاور المؤتمر أو الفعالية.

غير أن السؤال الجوهري لا يتعلق فقط بوجود هذه المعايير، بل بمدى إعلانها وإتاحتها للرأي العام ولأصحاب المصلحة كافة. فإذا كانت معايير الاختيار غير منشورة أو غير متاحة بصورة رسمية، فإن ذلك قد يحد من القدرة على تقييم مدى شمولية التمثيل وتكافؤ الفرص بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية التعليمية، بما في ذلك الجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، والمؤسسات الوطنية المتخصصة. وعليه؛ فإن تعزيز الشفافية يقتضي الإعلان المسبق عن أسس اختيار المشاركين، وتوضيح مبررات الاقتصار على فئات معينة من المؤسسات دون غيرها، بما يضمن اتساع دائرة الحوار وتنوع الخبرات والرؤى المشاركة في مناقشة قضايا التعليم. ومن ثم يبقى التساؤل قائمًا: **هل توجد معايير رسمية ومعلنة لاختيار المؤسسات المشاركة في هذه الفعاليات؟ وإذا كانت موجودة، فما مدى وضوحها وإتاحتها للباحثين والمهتمين والجمهور العام؟**

وأخيرًا، يبرز التساؤل الأهم: **هل تنفتح وزارة التربية والتعليم على الأفكار التي تقدمها المؤسسات الأهلية المعنية بتطوير التعليم وتنمية عقول الطلاب وتدريبهم على المهارات المختلفة، فضلًا عن الإنتاج الفكري والبحثي الذي تقدمه هذه المؤسسات؟ أم أن الوزارة لا ترحب إلا بالدعم المادي الذي تقدمه بعض المؤسسات، مثل بناء الفصول أو المدارس، دون اهتمام يُذكر بما سواه؟**

فيما يلي عرضا لأبرز السياسات والقرارات التي تم العمل بها أو الإعلان عنها خلال العام الدراسي 2025/2026:

• تحسين كفاءة المدارس والانضباط التعليمي.. رفع نسبة الحضور في المدارس وانخفاض كثافة الفصول:

ركزت وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسي 2025/2026على رفع نسب الحضور والانضباط المدرسي، وزيادة الزيارات الميدانية، هذا ما أعلنته نتائج دراسة جهود إصلاح التعليم في مصر والتي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، تحت عنوان" تأمين مستقبل مصر من خلال تحول التعليم: أدلة جديدة، والتقدم المحقق، والطريق إلى الأمام"، والتي أعلن عنها في مؤتمر "استشراف مستقبل مصر في التعليم". كشفت نتائج الدراسة عن تحسن في عدد من المؤشرات الرئيسية، حيث ارتفع معدل الحضور في المدارس من 15% إلى 87%، بينما انخفضت كثافة الفصول بالمرحلة الابتدائية من 63 طالبا في عام 2023/ 2024 إلى 41 طالبًا في عام 2025/2026، بعد أن كان هناك نحو 2000 فصل يضم كل فصل أكثر من 100 طالب. كما أوضحت الدراسة ارتفاع عدد أيام الدراسة من 110 أيام إلى 174 يومًا، إلى جانب سد العجز في معلمي المواد الأساسية والذي كان قد وصل 469،860 معلم.[1]

تجدر الإشارة إلى أن معالجة عجز المعلمين اعتمدت في الأساس على مجموعة من الحلول التنظيمية، من بينها إعادة توزيع المعلمين بين المدارس، وزيادة الاعتماد على معلمي الحصة والمتطوعين، ورفع كفاءة الجدول الدراسي، إلى جانب توسيع بعض آليات التوظيف المؤقت والدائم. ويعني ذلك أن التعامل مع العجز لم يقتصر على التعيينات واسعة النطاق، بل ركّز بدرجة أكبر على تحسين إدارة الموارد البشرية داخل المنظومة التعليمية.

وفي هذا السياق، لجأت الحكومة في عام 2022 إلى إجراءات مؤقتة لمواجهة هذا العجز، من خلال إطلاق مسابقة لتعيين نحو 30 ألف معلم مساعد بعقود مؤقتة وأجور منخفضة نسبيًا. غير أن الاعتماد على التعاقد المؤقت أو نظام الحصة أو العمل التطوعي لا يُعد سياسة مستدامة لإدارة الموارد البشرية، بل يُنظر إليه كحلول قصيرة الأجل لإدارة أزمة قائمة دون معالجة جذورها بشكل كامل. وقد انعكس هذا النقص في ارتفاع متوسط كثافة الطلاب لكل معلم، حيث بلغ نحو 28 طالبًا لكل معلم خلال العام الدراسي 2024/2025، وهو معدل يُعد مرتفعًا مقارنة بالعديد من النظم التعليمية، إذ يقارب ضعف المتوسط في دول الاتحاد الأوروبي.[2]

ورغم أهمية ضبط العملية التعليمية، فإن التركيز المتزايد على مؤشرات الانضباط والإدارة المركزية قد يأتي أحياناً على حساب النقاش الأوسع حول جودة التعليم ومشاركة المعلمين والطلاب وأولياء الأمور في تطوير المنظومة.

• تطبيق نظام البكالوريا:

شهد العام الدراسي 2025/2026، تطبيق نظام البكالوريا المصرية بهدف تقليل الاعتماد على امتحان واحد يحدد مستقبل الطالب، وإتاحة فرص متعددة للتقييم وتحسين الدرجات. وتُعد هذه الخطوة إيجابية من حيث تخفيف الضغوط النفسية على الطلاب والاقتراب من النظم التعليمية الحديثة. ومع ذلك، يواجه النظام انتقادات تتعلق بإمكانية حدوث ارتباك نتيجة وجود مسارين متوازيين هما الثانوية العامة والبكالوريا المصرية، وسط شكاوى من أولياء الأمور في العديد من المناطق مفاداها ان المدارس تفرض على الطلاب اختيار نظام البكالوريا. جدير بالذكر أن نجاح هذه السياسة سيعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة التنفيذ وقدرة المؤسسات التعليمية على إدارة المرحلة الانتقالية.

صعود النموذج الياباني عبر التوسع في انشاء المدارس المصرية اليابانية:

يعد التوسع في المدارس المصرية اليابانية والسياسات المرتبطة بها أبرز توجهات وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسي الحالي، في مايو 2026، أعلن السيد محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني عن 10 قرارات جديدة للعام الدراسي الجديد 2026-2027، كان على رأسها التوسع في المدارس اليابانية، ذكر عبد اللطيف أن إجمالي عدد المدارس سيصل بحلول سبتمبر المقبل إلى أكثر من 100 مدرسة مصرية يابانية وتم بالفعل فتح باب التقديم بها، مؤكدًا على مواصلة خطة الوزارة بالوصول إلى 500 مدرسة مصرية يابانية بحلول عام 2030، هذا إلى جانب التوسع في تطبيق المناهج اليابانية وتدريب المعلمين والاستعانة بخبراء يابانيين وتطبيق نظام "التوكاتسو" على نطاق أوسع.[3]

لكن هذا التوسع لم يخلُ من الجدل، خصوصاً مع ظهور اعتراضات من أولياء الأمور في عدد من المدارس التجريبية التي تردد أنه تم سيتم تحويلها إلى مدارس مصرية يابانية، حيث اعتبر البعض أن القرارات اتُخذت دون مشاورات كافية مع المجتمعات المحلية أو مراعاة أوضاع الطلاب الحاليين. جدير بالذكر ان الوزارة نفت وجود نية هذا لتحويل المدارس التجريبية الى مدارس يابانية، إلا اننا رصدنا في أخبارا عن ثلاث مدارس تجريبية في أماكن مختلفة؛ تقدم أولياء أمور الطلاب فيها بشكاوى رسمية إلى الجهات المعنية، اعتراضًا على ما تم تداوله بشأن قرار تحويلها إلى مدارس مصرية يابانية[4]

تكشف هذه الأزمة عن فجوة بين رؤية الوزارة للتوسع في النموذج الياباني وبين آليات إشراك المتضررين أو المستفيدين المباشرين في عملية اتخاذ القرار.

الرقمنة وحوكمة الفضاء الإلكتروني للأطفال:

شهدت مصر خلال الفترة الأخيرة نقاشات متزايدة حول حماية الأطفال في البيئة الرقمية، في إطار توجهات التحول الرقمي والتوسع في استخدام التكنولوجيا داخل العملية التعليمية، حيث ناقشت لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب مشروع قانون لحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت، بحضور ممثلين عن عدد من الوزارات والجهات المعنية.

كما قدم طلاب من مدارس مصرية مسودة قانون لتنظيم استخدام الأطفال لمواقع التواصل الاجتماعي، بهدف الحد من المخاطر النفسية والسلوكية المرتبطة بالإدمان الرقمي وتعزيز الاستخدام الآمن للمنصات الرقمية.

وتتزامن هذه الجهود مع مقترحات أخرى، مثل توفير باقات إنترنت آمنة للطلاب دون سن الثامنة عشرة [5] والتوسع في تعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي. حتى الآن ما يزال مشروع القانون قيد المناقشة من خلال جلسات استماع ومشاورات بين البرلمان والحكومة والجهات المختصة تمهيدًا لصياغته النهائية وإحالته إلى البرلمان.

تعكس هذه الإجراءات إدراكاً متزايداً لمخاطر البيئة الرقمية، لكنها في الوقت نفسه تفتح نقاشاً حول التوازن بين الحماية والحقوق الرقمية للأطفال، وحدود الرقابة على استخدام الإنترنت داخل العملية التعليمية.[6]

إعادة صياغة منظومة التعليم الفني والتكنولوجي وربطه بسوق العمل:

شهدت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني خطوة وُصفت بأنها من أبرز التحولات في ملف التعليم الفني في مصر، بعد توقيع اتفاق مشترك مع منظمة يونيسف مصر يستهدف إعادة صياغة منظومة التعليم والتدريب المهني وربطها بشكل مباشر باحتياجات سوق العمل ومتطلبات مهارات المستقبل.[7]

وأعلنت الوزارة عن أنه مع العام الدراسي المقبل 2026/2027، ستكون هناك 500 مدرسة فنية مرتبطة بسوق العمل من خلال دخول شركاء صناعيين لتوفير للطلاب فرص تدريبية مختلفة والوزارة سوف تعلن عن مناقصة خلال أيام حيث تم وضع ميزانية لهذا الأمر، والشريك الصناعي يعمل على إدارة المدارس بشكل يكسب الطالب المهارة المطلوبة.[8]

كما صرح وزير التربية والتعليم، أنه تمت الشراكة والتعاون مع الجانب الإيطالي لدخول 100 مدرسة تكنولوجية تطبيقية الخدمة العام الدراسي 2027، تتضمن تخصصات يتطلبها سوق العمل مثل تخصصات المرتبطة بسوق الأدوية والغزل والنسيج وغيرها من التخصصات المرتبطة بشكل مباشر بسوق العمل وتحتاج إلى فنيين مهرة. [9]

يمثل هذا التوجه استجابة مباشرة لاحتياجات سوق العمل، ورغم أهمية هذه الخطوة إلا أن نجاحها سيظل مرهونًا بقدرة الوزارة على تحويل الاتفاقات المعلنة إلى إجراءات ملموسة داخل المدارس، وتوفير التجهيزات الحديثة، وضمان فرص تدريب وتوظيف حقيقية للخريجين، وإلا فقد تظل هذه الخطوة مجرد إعلان طموح لا ينعكس.

● إدراج الثقافة المالية ضمن المناهج التعليمية والتحول نحو تعليم اقتصادي:

من بين السياسات التي أعلن عنها للعام الدراسي القادم 2026/2027 إدراج مادة «الثقافة المالية» ضمن الأنشطة التعليمية لطلاب الثاني الثانوي عام والبكالوريا، وذلك بالتعاون مع وزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، تعمل على ربط الدراسة النظرية بالتطبيق العملي، حيث سيتم إتاحة محافظ للطلاب الناجحين في البورصة بقيمة 500 جنيه، بما يمكنهم من التداول والاستثمار داخل البورصة المصرية.[10]

تطرح هذه السياسة تحولاً مهماً في فلسفة التعليم من التركيز التقليدي على المعرفة الأكاديمية إلى تنمية المهارات الاقتصادية وريادة الأعمال والاستثمار. إلا أنها تثير تساؤلات تربوية حول طبيعة المحتوى المقدم للطلاب، ومدى ملاءمة إدخال مفاهيم البورصة والاستثمار في مراحل عمرية مبكرة، بالإضافة إلى الحاجة لضمان ألا يتحول التعليم إلى أداة لخدمة أولويات السوق على حساب الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتعليم.

● زيادة مخصصات التعليم في الموازنة الجديدة:

أعلن الدكتور احمد كجوك وزير المالية في مؤتمر صحفي عن أن الأولوية بالموازنة الجديدة للصحة والتعليم، وان هناك ٣٠٪ زيادة في موازنة الصحة و٢٠٪ للتعليم خلال العام المالي المقبل مقابل زيادة المصروفات بنحو ١٣,٥٪.[11]

ووفقا لما أعلنه النائب أشرف الشيحي، رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس النواب، بلغت موازنة التعليم قبل الجامعي للعام المالي 2026/ 2027، 267 مليارا و49 مليون جنيه للتعليم، مقارنة بـ 224.392 مليار جنيه في موازنة العام السابق، بنسبة زيادة بلغت 19%، كما ارتفعت مخصصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى 161.182 مليار جنيه مقابل 135.968 مليار جنيه في العام المالي 2025/2026، بنسبة زيادة مماثلة بلغت 19%، في خطوة تستهدف دعم الجامعات والبحث الابتكار.[12]

وأوضح الشيحي موافقة لجنة الخطة والموازنة على عدد من مطالب لجنة التعليم، وفي مقدمتها تخصيص 500 مليون جنيه حافز تطوير للمعلمين والموجهين ومديري المدارس والأخصائيين الاجتماعيين وأخصائي المكتبات، كما تم دعم الهيئة العامة للأبنية التعليمية بمبلغ 500 مليون جنيه لأعمال الصيانة، إلى جانب تخصيص 2 مليار جنيه إضافية لتنفيذ خطة بناء المدارس الجديدة وخفض الكثافات الطلابية.

يشير ذلك الى توجه الحكومة في الموازنة الجديدة نحو إعطاء أولوية لقطاعي الصحة والتعليم، باعتبارهما من أهم قطاعات التنمية البشرية. وهو ما يعكس محاولة تحسين جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين. في المقابل، فإن ارتفاع المصروفات العامة بنسبة 13.5% فقط يوحي بأن هناك محاولة لإعادة توزيع الإنفاق لصالح القطاعات الحيوية بدلًا من التوسع العام في المصروفات. وبشكل عام، يعكس هذا التوجه سعي الدولة لتعزيز الاستثمار في الإنسان، لكن نجاحه يعتمد على كفاءة التنفيذ وكفاءة توزيع الموارد ووصول هذه الزيادات إلى تحسينات ملموسة في الواقع.

ولكن لا تقتصر الإشكالية على مستوى التمويل، في بل تمتد إلى بنية الإنفاق ذاتها، عند تحليل بنية الإنفاق على التعليم في عام 2025/2026 والسنوات السابقة، يتضح هيمنة الإنفاق الجاري، وخاصة بند الأجور، مقابل محدودية واضحة في الإنفاق الاستثماري الموجه لبناء المدارس وتجهيزها. كما يُعد ضعف المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم والتي لم تستوف الاستحقاق الدستوري ال 6% من أبرز التحديات التي تؤثر على جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، بما في ذلك الخدمات الداعمة مثل التغذية المدرسية.

وفي هذا السياق، أُثيرت خلال فترة الرصد مشكلة مخصصات التغذية المدرسية، بعد واقعة عنف نفسي وتنمر أحد مسؤولي وزارة التربية والتعليم أثناء جولة تفقدية بإحدى المدارس - سيأتي ذكرها لاحقا-، حيث وجه تعليقات ساخرة لطالبة بسبب احتفاظها بكيس فول ورغيفين من الخبز في درجها. وقد أعادت الواقعة تسليط الضوء على محدودية الموارد المخصصة لبرامج التغذية المدرسية، وأثارت نقاشًا واسعًا حول مدى كفاية الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية المرتبطة بالعملية التعليمية، خاصة للفئات الأكثر احتياجًا.[13]

المجمعات الامتحانية في الثانوية العامة:

طرحت وزارة التربية والتعليم فكرة "المجمعات الامتحانية" ضمن خطتها لتنظيم امتحانات الثانوية العامة، بهدف إحكام الرقابة والحد من فرص الغش من خلال تجميع الطلاب في مقار امتحانية كبيرة بدلًا من توزيعهم على لجان متفرقة. ويأتي هذا التوجه في إطار سعي الوزارة إلى تعزيز الانضباط، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلاب أثناء أداء الامتحانات.

ورغم ذلك، أثارت هذه السياسة مخاوف من أن تؤدي إلى زيادة الضغوط النفسية على الطلاب، وارتفاع أعباء الانتقال لبعضهم، فضلًا عن التحديات التنظيمية المرتبطة بإدارة أعداد كبيرة داخل مقار موحدة، وهو ما يجعل نجاحها مرهونًا بكفاءة التنفيذ والتجهيز. كما تُطرح تساؤلات حول مدى جاهزية هذه المجمعات لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، من حيث تنظيم الدخول والخروج، وتوفير الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، والتعامل مع حالات الطوارئ، بما يضمن عدم تحول الامتحان إلى تجربة مرهقة. ويضيف آخرون انتقادًا يتعلق بغياب الحوار المجتمعي الواسع قبل تطبيق النظام، وعدم إشراك أولياء الأمور والخبراء ومنظمات المجتمع المدني في مناقشة جدواه وآثاره المحتملة، وهو ما يعكس اتجاهًا نحو مركزية اتخاذ القرار.

جدير بالذكر أن عبء الانتقال إلى مقار الامتحانات قد يمثل تحديًا أكبر أمام الطالبات، لاسيما عندما تكون المجمعات الامتحانية بعيدة عن المدارس الأصلية أو تقع في نطاقات جغرافية غير مألوفة. ففي مثل هذه الحالات قد يزداد شعور بعض الأسر بعدم الأمان المرتبط بتنقل الفتيات لمسافات أطول أو باستخدام وسائل انتقال متعددة، الأمر الذي قد يدفعها إلى فرض قيود أكبر على حركة الفتيات مقارنة بالذكور، أو إلى تخصيص ترتيبات إضافية للمرافقة والتنقل الآمن. كما قد يترتب على ذلك زيادة الأعباء المادية والتنظيمية على الأسرة، وارتفاع مستويات القلق والتوتر لدى الطالبة خلال فترة الامتحانات، بما قد ينعكس بصورة غير مباشرة على الراحة النفسية والتركيز والأداء أثناء الاختبارات. ومن ثم، فإن البعد الجغرافي لمقار الامتحانات لا يرتبط فقط بالجوانب التنظيمية، وإنما يمتد ليؤثر في عدالة الوصول وتكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب والطالبات.

• استمرار سياسة التقييمات الأسبوعية في المدارس:

واصلت وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسي 2025–2026 تطبيق سياسة التقييمات الأسبوعية والواجبات المنزلية والأداءات الصفية، والتي بدأ التوسع في تنفيذها منذ العام الدراسي 2024–2025. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز المتابعة المستمرة لمستوى الطلاب، وتشجيعهم على الانتظام في الدراسة طوال العام بدلًا من الاعتماد على الامتحانات النهائية فقط. كما تسعى إلى توفير صورة أكثر شمولًا عن أداء الطالب من خلال قياس تحصيله الدراسي بشكل دوري، بما يسمح باكتشاف جوانب الضعف ومعالجتها في وقت مبكر.

ورغم هذه الأهداف، تعرضت السياسة لعدد من الانتقادات. فقد رأى بعض المعلمين وأولياء الأمور أن كثرة التقييمات تمثل عبئًا إضافيًا على الطلاب والمعلمين، وتستهلك جزءًا كبيرًا من الوقت المخصص للشرح والتعلم الفعلي. كما أُثيرت مخاوف بشأن تفاوت مستوى التطبيق بين المدارس، مما قد يؤثر على عدالة التقييم وموضوعيته، فضلا عن تركيز التقييمات في بعض الأحيان على استكمال الإجراءات وتسجيل الدرجات أكثر من قياس الفهم الحقيقي للطلاب، الأمر الذي قد يحولها إلى ممارسة روتينية تفتقر إلى الفاعلية التعليمية. لذلك، يرى منتقدو هذه السياسة أن نجاحها يتطلب تطوير أدوات التقييم، وتقليل الأعباء الإدارية المرتبطة بها، وضمان توحيد معايير تطبيقها بما يحقق أهدافها التربوية المنشودة.

• انطلاق البرامج العلاجية لطلاب المرحلة الابتدائية خلال إجازة نهاية العام الدراسي:

في يونيو 2026، أطلقت وزارة التربية والتعليم البرامج العلاجية لطلاب المرحلة الابتدائية في مواد اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية، والتي تستمر خلال الفترة من 1 يونيو حتى 31 أغسطس 2026 بجميع مدارس التعليم الابتدائي على مستوى محافظة القاهرة.

وتأتي هذه البرامج في إطار الجهود الرامية إلى معالجة الفاقد التعليمي وتحسين المهارات الأساسية لدى التلاميذ، ولا سيما في مجال القراءة والكتابة باللغة العربية. وفي هذا السياق، كانت أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بالتعاون مع المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ومنظمة اليونيسف، البرنامج القومي لتنمية مهارات اللغة العربية في فبراير 2025، حيث أظهرت نتائج التقييمات المصاحبة للبرنامج تحسنًا ملحوظًا في أداء الطلاب المشاركين، مع تحقيق الطلاب الأقل أداءً في الاختبارات القبلية والفتيات معدلات تحسن أكبر مقارنة بأقرانهم.

وتبرز أهمية هذه التدخلات التعليمية في ضوء المؤشرات الدولية المتعلقة بمستويات التعلم في مصر. فقد أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن نحو 70% من الأطفال في مصر كانوا يعانون من "فقر التعلم" عام 2019، أي عدم القدرة على قراءة وفهم نص بسيط ومناسب لأعمارهم بحلول سن العاشرة، وهي نسبة تزيد بنحو 14.5 نقطة مئوية على متوسط الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض. كما أكدت منظمة اليونيسف في عام 2024 أن جودة التعليم الابتدائي لا تزال تمثل تحديًا رئيسيًا، مستندة إلى نتائج دراسة دولية أجريت عام 2021 لقياس مهارات القراءة لدى طلاب الصف الرابع، والتي جاءت فيها مصر في المرتبة الثانية والأربعين من بين 43 دولة مشاركة، بينما لم يتمكن غالبية الطلاب من بلوغ المستوى الأساسي في مهارات القراءة.

فيما يلي اجمالا لأهم قرارات العام الدراسي الجديد 2026-2027

خلال مشاركته في الجلسة العامة لمجلس الشيوخ يوم 12 مايو 2026، والتي خُصصت لمناقشة عدد من طلبات المناقشة العامة المتعلقة بملفات التعليم، أعلن السيد محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، 10 قرارات جديدة للعام الدراسي 2026-2027، وجاءت هذه القرارات كالتالي:

1. أكثر من 100 مدرسة مصرية يابانية تدخل الخدمة العام الدراسي المقبل. وخطة للوصول إلى 500 مدرسة مصرية يابانية بحلول 2030.
2. انطلاق 225 مدرسة تكنولوجيا تطبيقية العام الدراسي المقبل.
3. زيادة عدد الخبراء اليابانيين المشرفين على المدارس المصرية اليابانية إلى 50 خبيرًا العام الدراسي المقبل لضمان المتابعة الفنية والتربوية.
4. تطبيق مناهج الرياضيات المطورة بالتعاون مع اليابان للصفين الثاني والثالث الابتدائي العام الدراسي المقبل.
5. بداية من العام الدراسي المقبل.. مناهج العلوم للصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي في المدارس الحكومية مطابقة لمخرجات التعلم اليابانية.
6. إعداد مناهج البكالوريا للعلوم والرياضيات بالتعاون مع خبراء يابانيين.
7. إدخال «الثقافة المالية» في التعليم لإعداد الطلاب لريادة الأعمال وتغيير نمط التفكير والاستثمار، وربطها بفتح محفظة للطلاب في البورصة.
8. برنامج لتدريب 5 آلاف معلم سنويًا وفق أحدث النظم التعليمية اليابانية بالتعاون مع جامعة هيروشيما اليابانية.
9. امتحانات الثانوية العامة هذا العام في مستوى الطالب المتوسط.. وإجراءات مشددة لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وإجراءات حاسمة وفورية ضد أي تجاوزات أو محاولات للإخلال بالامتحانات.
10. التعاون مع مؤسسة البكالوريا الدولية للإشراف على تنفيذ شهادة البكالوريا المصرية وفق أحدث المعايير العالمية، والعام الدراسي المقبل سيشهد أول دفعة تطبق نظام شهادة البكالوريا المصرية.
11. تشغيل أكثر من 100 مدرسة تكنولوجية جديدة بالشراكة مع شركات إيطالية عالمية العام الدراسي المقبل.
12. تدريس البرمجة والذكاء الاصطناعي لطلاب التعليم الفني بدءًا من العام المقبل وتسليمهم «تابلت».

المحور الثاني:

وقائع العنف في البيئة المدرسية

تم رصد 61 جريمة عنف ضد الطلاب والطالبات، كما تم رصد 19 جريمة عنف ضد هيئة التعليم من معلمين ومعلمات، أي أن إجمالي عدد جرائم العنف في البيئة المدرسية في الفترة من ابريل الى يونيو 2026 بلغ 80 جريمة.

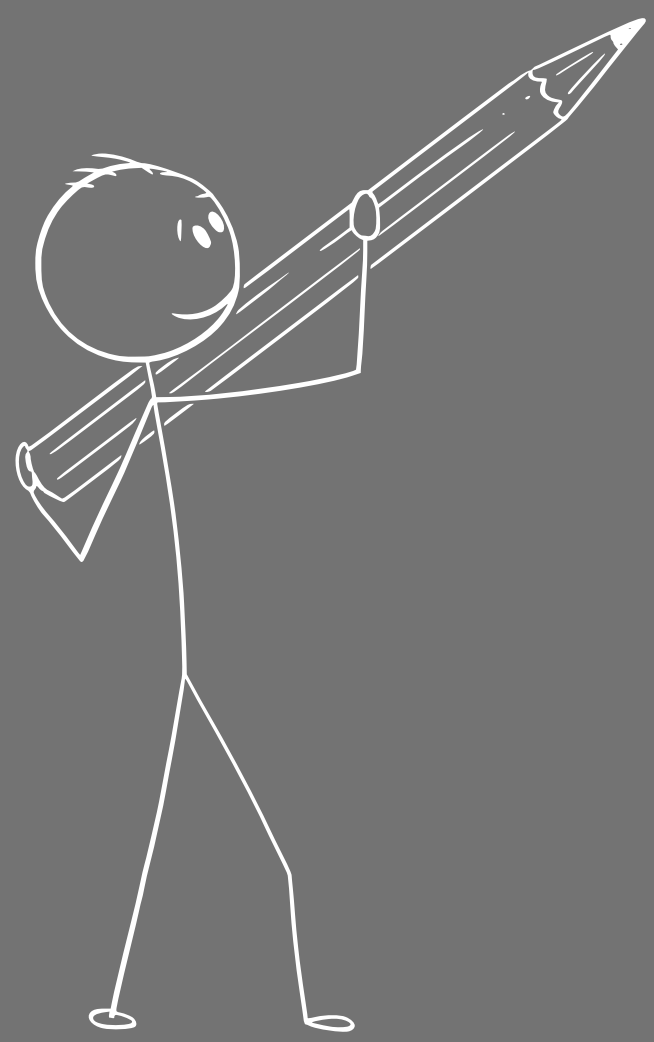

أولا: جرائم العنف بحق هيئة التعليم:

الجريمة	العدد
ضرب	7
تحرش	6
إهانة	2
سب	1
شروع في القتل	1
عنف نفسي	1
إتلاف مال	1
الإجمالي	19

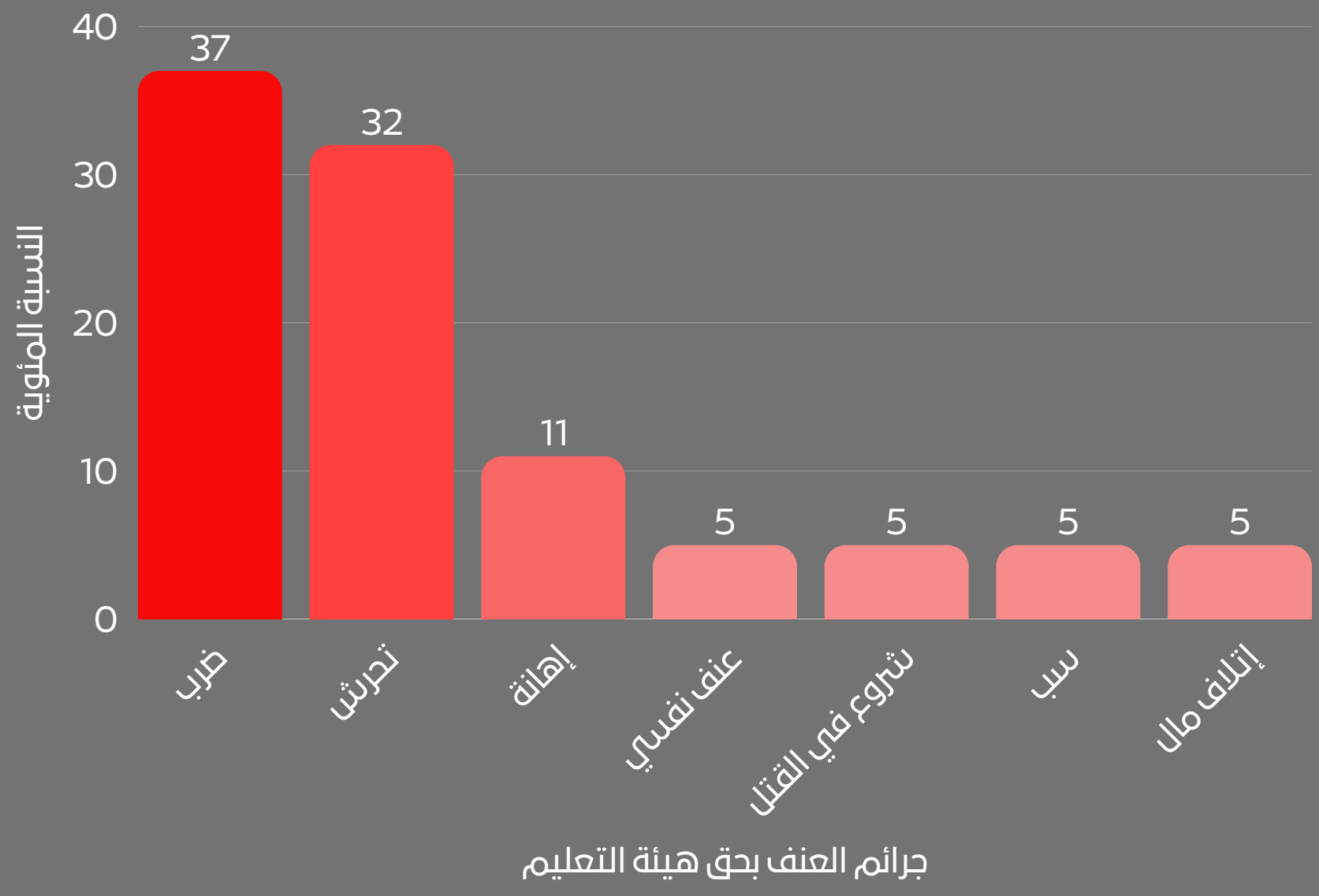

وفقا للرسم البياني جاءت جريمة الضرب في المرتبة الأولى بنسبة (37%) من إجمالي الجرائم المرتكبة ضد هيئة التعليم، مما يشير إلى أن الاعتداء الجسدي يمثل النمط الأكثر شيوعًا للعنف الموجه ضد هيئة التعليم من معلمين ومعلمات. وهو ما يتوافق مع تقرير الرصد السابق، حيث جاء الضرب في المرتبة الأولى من بين جرائم العنف ضد هيئة التعليم. وجاءت جريمة التحرش الجنسي في المرتبة الثانية بنسبة (32%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس انتشار السلوكيات التي تمس الكرامة الشخصية وتؤثر في شعورهم بالأمان داخل البيئة التعليمية. بلغ عدد حالات التحرش (تحرش لفظي) 6 حالات وكانت جميعها في مدرسة واحدة من قبل صاحب مدرسة تجاه المعلمات. أما الإهانة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (11%)، بما يدل على وجود صور من العنف اللفظي والمعنوي الذي ينتقص من مكانة المعلم وهيبته. في حين بلغت نسبة كل من السب والشروع في القتل والعنف النفسي وإتلاف المال (5%) لكل منهم بمعدل جريمة واحدة. وهنا تبرز الحاجة إلى تعزيز الحماية القانونية والمؤسسية لهم وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة على أداء رسالتهم التربوية.

ثانيا، جرائم العنف ضد الطلاب/ات

أولا، أنواع الجرائم العنف في البيئة المدرسية:

نوع الجريمة	العدد
ضرب	31
عنف نفسي	8
تحرش	6
إهمال	4
تنمر	4
هتك عرض	4
شروع في القتل	2
إحداث عاهة	1
قتل	1
الإجمالي	61

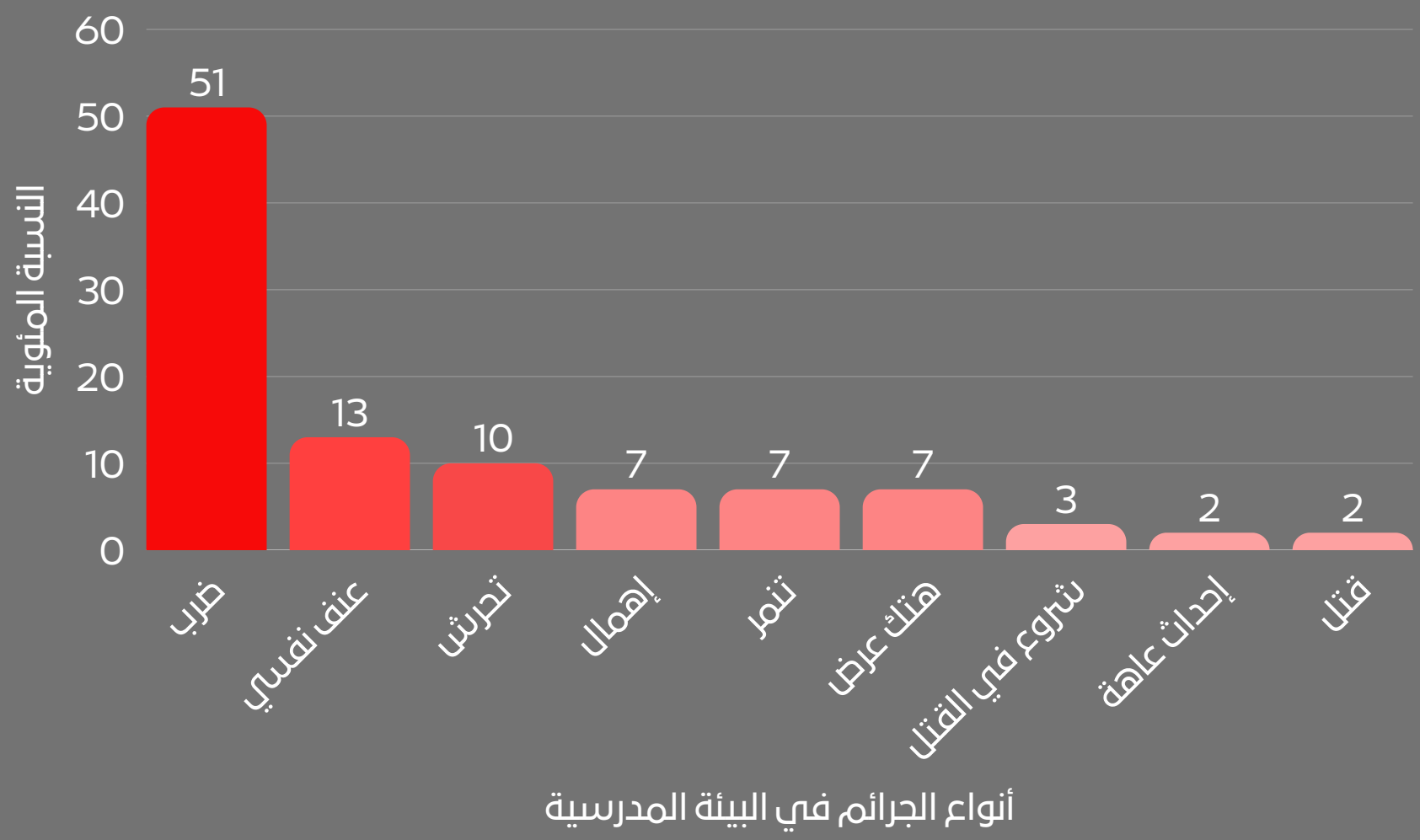

تكشف النتائج عن وجود تفاوت واضح في معدلات وقوع الجرائم في البيئة المدرسية، حيث جاء الضرب في المرتبة الأولى بنسبة 51%، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى أن أكثر من نصف الجرائم المرصودة اتخذت شكل الاعتداء الجسدي المباشر. وهو ما يتفق مع النسخ السابقة من المرصد حيث يأتي الضرب على الاغلب في مقدمة جرائم العنف خاصة بين الأقران. كما تعكس هذه النتيجة مركزية العنف الجسدي بوصفه أحد أكثر أنماط السلوك العدواني شيوعًا داخل المدارس. بلغ عدد جرائم الضرب 31 جريمة استخدم في 7 منها آلات حادة. يمثل" الضرب" استجابة مباشرة للنزاعات اليومية بين الطلاب، إلى جانب ارتباطه بعوامل مثل ضعف المهارات الاجتماعية، وانخفاض القدرة على إدارة الانفعالات، والتأثر بأنماط العنف في المحيط الاجتماعي.

وجاء العنف النفسي في المرتبة الثانية بنسبة 13%، بما يدل على أن أشكال الإيذاء غير الجسدي تمثل جزءًا معتبرًا من الجرائم داخل البيئة المدرسية. وتشمل هذه الممارسات التهديد والإهانة والتخويف والعزل الاجتماعي. وهي لا تقل خطورة عن الأذى البدني. تشير البحوث إلى أن هذا النوع من العنف قد يترك آثارًا ممتدة على الصحة النفسية والتحصيل الدراسي، رغم أنه أقل ظهورًا من الاعتداء الجسدي.

لعل أبرز وقائع العنف النفسي التي تم رصدها خلال فترة التقرير واقعة «الفول ورغيفين العيش»، حيث وجّه أحد المسؤولين، أثناء جولة تفقدية بإحدى المدارس بمحافظة بني سويف، تعليقات ساخرة ومهينة لطالبة بسبب احتفاظها بكيس فول ورغيفين من الخبز داخل درجها. وقد أثارت الواقعة حالة من الجدل في الرأي العام، وترافقت مع مطالبات بتوضيح ملابساتها ومساءلة المسؤول عن السلوك الذي عُدّ مساسًا بكرامة الطالبة وحقها في المعاملة الكريمة داخل البيئة التعليمية. كما أعادت الواقعة طرح تساؤلات بشأن كفاية وفاعلية مخصصات وبرامج التغذية المدرسية، ودور السياسات التعليمية والاجتماعية في ضمان حصول الطلاب على احتياجاتهم الغذائية الأساسية بما يدعم قدرتهم على التعلم ويحد من المواقف المرتبطة بالحرمان أو الوصم الاجتماعي داخل المدارس.

كما شهدت فترة الرصد واقعتين من اكثر الوقائع غرابة، في الواقعة الأولى وزعت طالبة ابتدائي في احدى المدارس بمدينة طنطا بمحافظة الغربية أقراصا منومة على 5 من زملائها باعتبارها قطع " شوكولاتة" وتتسبب في نقلهم للمستشفى. في الواقعة الثانية أعطت طالبة بالصف الأول الإعدادي بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية، إحدى زميلاتها حبة حفظ الغلال السامة، بزعم مساعدتها على زيادة الوزن، ما تسبب في إصابتها بحالة تسمم حادة ونقلها إلى المستشفى.

جدير بالذكر أن لائحة الانضباط المدرسي ورد بها ذكر للعنف النفسي، ولكن من الواضح عدم تطبيق اللائحة حتى بين كبار المسئولين. وعدم إدراك خطورة هذه الأنماط غير المرئية من العنف. لذا، نحتاج إلى إنشاء وتطوير برامج تربوية تستهدف هيئة التعليم بمختلف مراتبها ترفع من وعيهم بأشكال العنف المختلفة وبالمساحات الشخصية الآمنة التي يجب توافرها بين المسؤول التربوي والطالب/ة وتوعيهم أكثر ببنود لائحة لانضباط المدرسي.

وفي المرتبة الثالثة جاء التحرش الجنسي بنسبة 10%، ثم جاء في المرتبة الرابعة كل من الإهمال والتنمر وهتك العرض، حيث سجل كل منهم 7% من إجمالي الجرائم المرصودة، بما يشير إلى تقارب مستويات حدوث هذه الأنماط.

وجاء الشروع في القتل في المرتبة الخامسة بنسبة 3% حيث شهدت فترة الرصد جريمتي شروع في القتل. بينما سجل كل من **احداث عاهة والقتل** أدنى نسبة بلغت2%لكل منهما بواقع جريمة واحدة. ورغم انخفاض هذه النسب، فإن خطورة هذه الجرائم لا ترتبط فقط بمعدل حدوثها، وإنما أيضًا بحجم آثارها الفردية والمؤسسية، إذ تشير الدراسات الجنائية إلى أن الجرائم الأشد جسامة داخل المدارس تكون أقل تكرارًا ولكن أكثر تأثيرًا على الإحساس بالأمن المدرسي.

ثانيا، جرائم العنف الجنسي:

الجريمة	العدد
تحرش	6
هتك عرض	4
الإجمالي	10

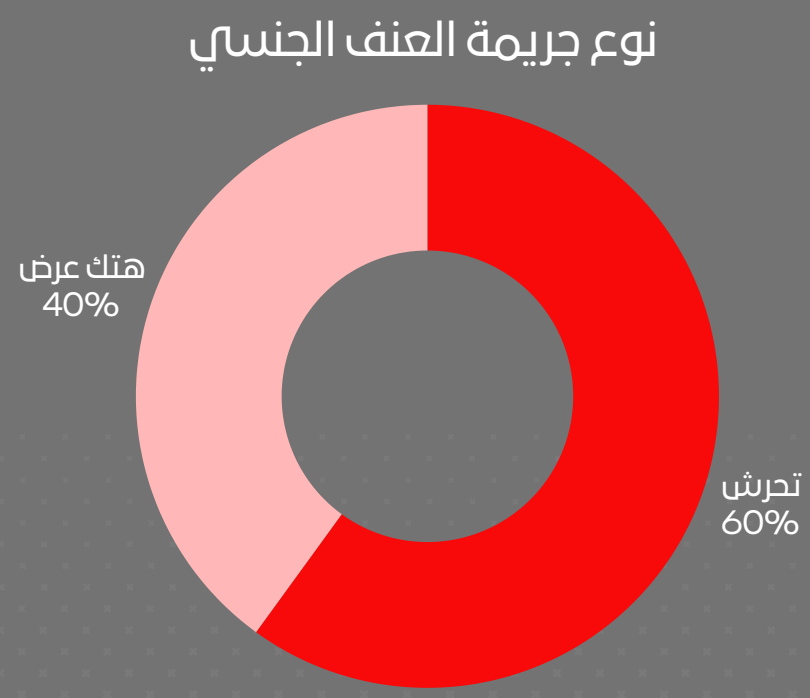

أما عن جرائم العنف الجنسي؛ فجاءت جريمة التحرش الجنسي في المرتبة الأولى بنسبة 60% فيما جاءت جريمة هتك العرض في المرتبة الثانية بنسبة 40%، 7 منها ارتكبت على يد معلمين / عاملين بالمدرسة. تمثل هذه الجرائم امتدادًا لنمط الاعتداءات الجنسية داخل المدارس، والتي ارتُكبت – وفق الوقائع محل الرصد – على يد بعض العاملين بالمؤسسة التعليمية أو المعلمين. وقد برز هذا النمط بصورة لافتة منذ بداية العام الدراسي الحالي.2025/2026. وخلال فترة التقرير من ابريل الى يونيو 2026، تم رصد واقعة هتك عرض استهدفت أربعة تلاميذ من الذكور والإناث في المرحلة الابتدائية على يد مالك إحدى المدارس الخاصة.

يثير استمرار النوع من الانتهاكات داخل بعض المدارس الخاصة والدولية تساؤلات حول فاعلية آليات الرقابة والحماية داخل البيئة التعليمية، وضرورة تعزيز إجراءات الوقاية والتدخل المبكر لضمان أمن التلاميذ وسلامتهم.

ثالثا، علاقة الجاني بالمجني عليه في وقائع العنف ضد الأطفال في البيئة المدرسية:

علاقة الجاني بالمجني عليه	العدد
زميل/ة	27
معلم مدرسي	12
إدارة المدرسة	5
شخص غريب	4
صاحب المدرسة	4
زميل وولي أمر	2
مدير المدرسة	2
ولي أمر	2
عامل مدرسي	1
فني معمل	1
مسؤول تعليمي	1
الإجمالي	61

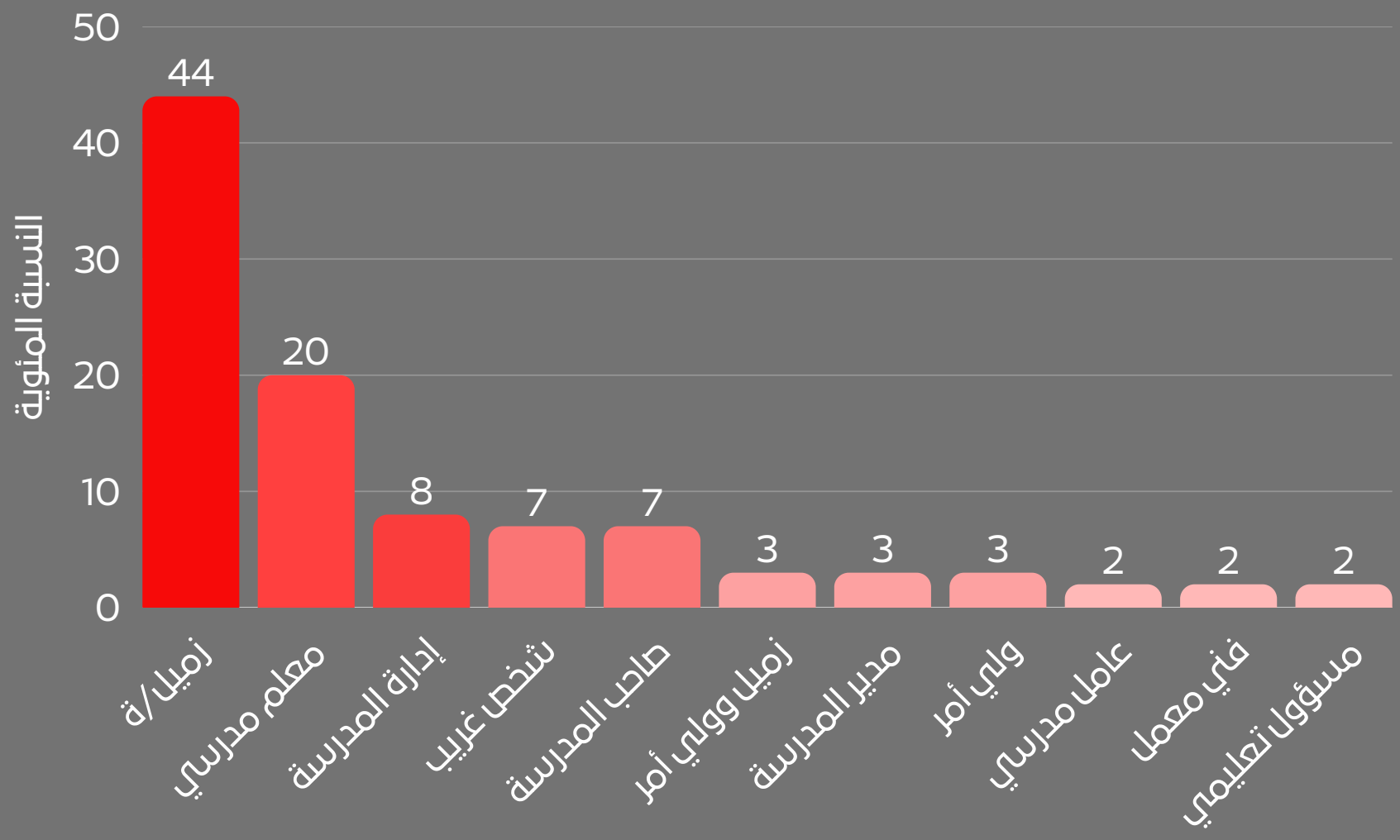

وفقا للرسم البياني؛ جاء العنف من قبل زميل/زميلة في المرتبة الأولى بنسبة 44% وهي النسبة الأعلى بفارق واضح عن بقية الفئات، بما يشير إلى أن الجزء الأكبر من الجرائم وقع بين الطلاب أنفسهم. تشير هذه النتيجة الى أن المدرسة ليست فقط فضاءً للتعليم، وإنما أيضًا بيئة للتفاعلات الاجتماعية المكثفة التي قد تتحول – في ظل غياب الضبط أو ضعف مهارات إدارة النزاع إلى ممارسات عنيفة أو عدوانية. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات التي ترى أن العنف بين الأقران يعد من أكثر أنماط العنف المدرسي شيوعًا.

وجاء المعلم المدرسي في المرتبة الثانية بنسبة 20%، كان الضرب هو أكثر شكل من اشكال العنف التي ارتكبها المعلمون / ات بحق الطلاب بعدد 5 جرائم ضرب، تلاها العنف النفسي بواقع 5 جرائم.

وفي المرتبة الثالثة جاءت إدارة المدرسة بنسبة 8%، وقد ارتبطت هذه النسبة بوقائع اتخذت طابع الإهمال المؤسسي وتمثلت في أربع حوادث تعرض فيها طلاب للسقوط من الأدوار العليا أو من السلالم داخل المدارس. ومن بين هذه الوقائع، برزت حادثة وفاة الطفلة "تيا أحمد فؤاد"، وهي تلميذة بمرحلة رياض الأطفال، إثر سقوطها من الطابق السادس داخل إحدى المدارس الخاصة بمحافظة القليوبية.

تقاسم في المرتبة الرابعة كل من شخص غريب وصاحب المدرسة نسبة 7% لكل منهما، تمثلت الوقائع المرتبطة بالشخص الغريب هنا في وقائع التحرش الجنسي بالطالبات امام المدارس.

رابعا، المرحلة الدراسية للطلاب المعنفين:

المرحلة الدراسية	العدد
الإعدادية	21
الابتدائية	18
غير مذكور	13
الثانوية	7
رياض الأطفال	2
الإجمالي	61

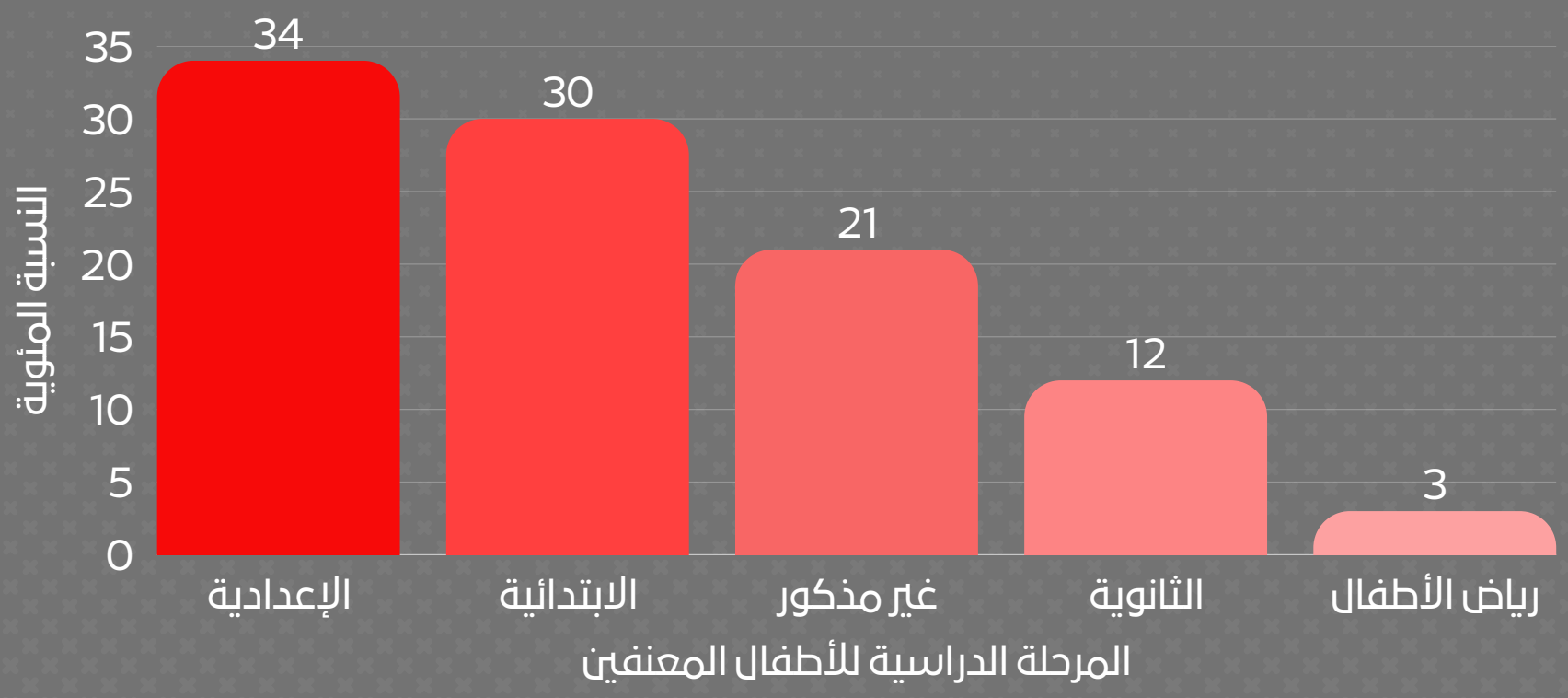

وفقا للرسم البياني؛ جاءت المرحلة الإعدادية في المرتبة الأولى بنسبة 34%، مما يشير إلى أنها الفئة الأكثر تعرضًا للعنف داخل الحالات المرصودة، وهو ما قد يرتبط بخصائص مرحلة المراهقة وزيادة التفاعلات والصراعات داخل البيئة المدرسية.
وجاءت المرحلة الابتدائية في المرتبة الثانية بنسبة 30%، بما يعكس استمرار تعرض الأطفال في المراحل المبكرة للعنف بدرجة مرتفعة. بينما بلغت نسبة الحالات غير المذكور فيها المرحلة الدراسية 21%، وهو ما يعكس محدودية المعلومات المتاحة حول بعض الوقائع. أما المرحلة الثانوية فقد سجلت 12%، في حين جاءت رياض الأطفال في المرتبة الأخيرة بنسبة 3%. وتشير النتائج بصورة عامة إلى تركز العنف المدرسي في المرحلتين الإعدادية والابتدائية مقارنة ببقية المراحل التعليمية.

خامسا، المحافظات التي شهدت وقائع العنف في البيئة المدرسية:

المحافظة	العدد
الجيزة	15
القاهرة	8
الإسكندرية	4
الدقهلية	4
الشرقية	4
بني سويف	4
القليوبية	3
المنوفية	3
سوهاج	3

البحيرة	2
غير مذكور	2
قنا	2
الغربية	2
أسيوط	1
الإسماعيلية	1
البحر الأحمر	1
السويس	1
الوادي الجديد	1
الإجمالي	61

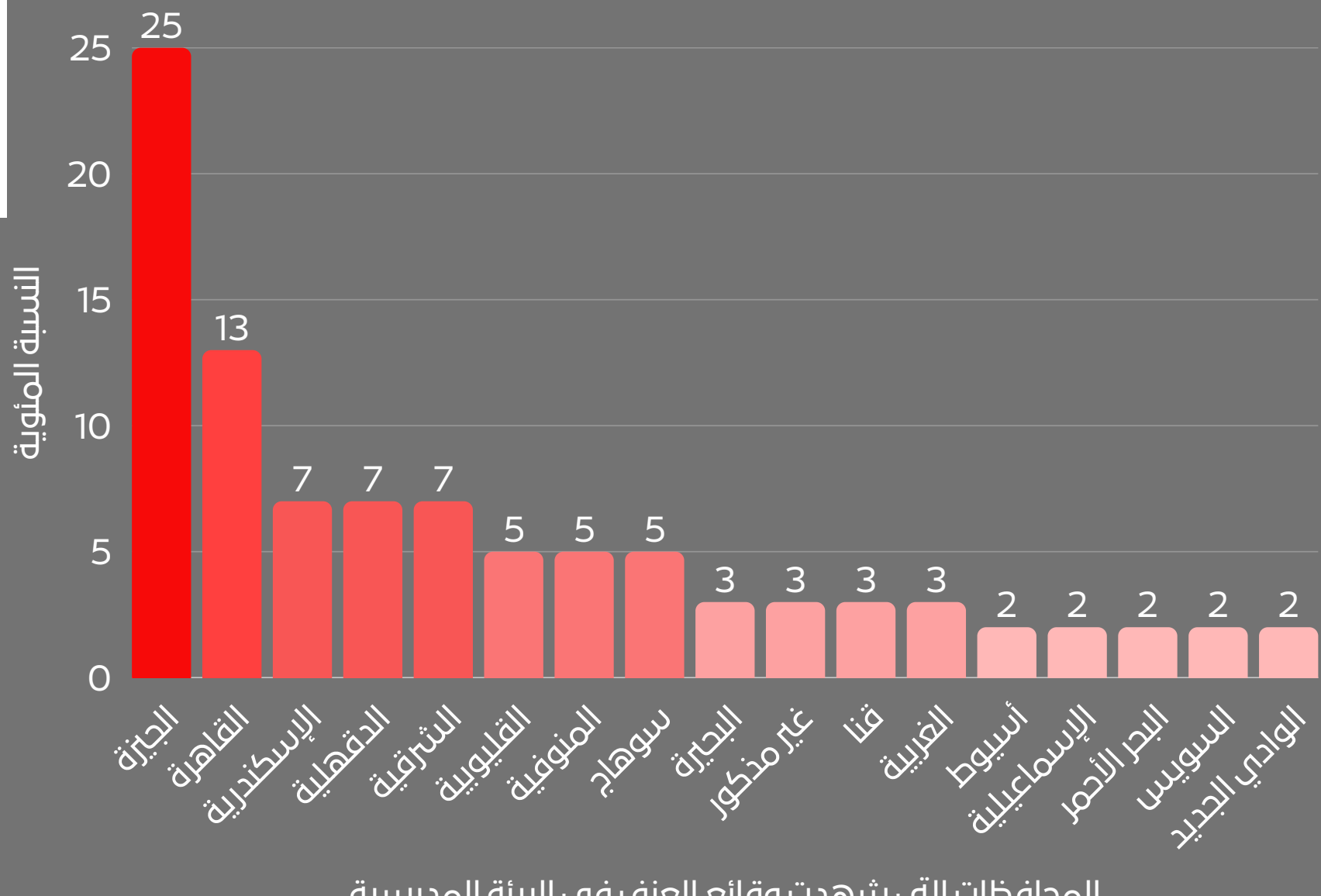

جاءت محافظة الجيزة في مقدمة المحافظات التي شهدت عنف ضد الطلاب بنسبة 25%، تلتها القاهرة في المرتبة الثانية بنسبة 13%، وهو ما يشير إلى تركز نسبة كبيرة من الوقائع داخل المحافظتين الأعلى كثافة سكانية والأكثر اتساعًا في النشاط التعليمي.وفي المرتبة الثالثة جاءت كل من الإسكندرية، الدقهلية، الشرقية، وبني سويف بنسبة 7% لكل منهم، بما يعكس انتشار الظاهرة عبر محافظات تنتمي إلى أقاليم جغرافية مختلفة وعدم اقتصارها على نطاق عمراني أو إقليمي محدد.

أما أقل النسب فقد سجلتها محافظات أسيوط، الإسماعيلية، البحر الأحمر، السويس، الغربية، والوادي الجديد بنسبة 2% لكل محافظة، بما يشير إلى محدودية الوقائع المرصودة فيها خلال فترة الدراسة.

تشير النتائج الى أن وقائع العنف لم تتركز في محافظة واحدة، وإنما امتدت عبر عدد من المحافظات، مع ارتفاع ملحوظ في المحافظات الكبرى، وهو ما قد يرتبط بارتفاع الكثافة السكانية وعدد المؤسسات التعليمية وزيادة معدلات الرصد والإبلاغ عن الوقائع.

سادسا، جنس الطلاب الذين تعرضوا للعنف:

جنس الطلاب	العدد
ذكر	36
أنثى	25
الإجمالي	61

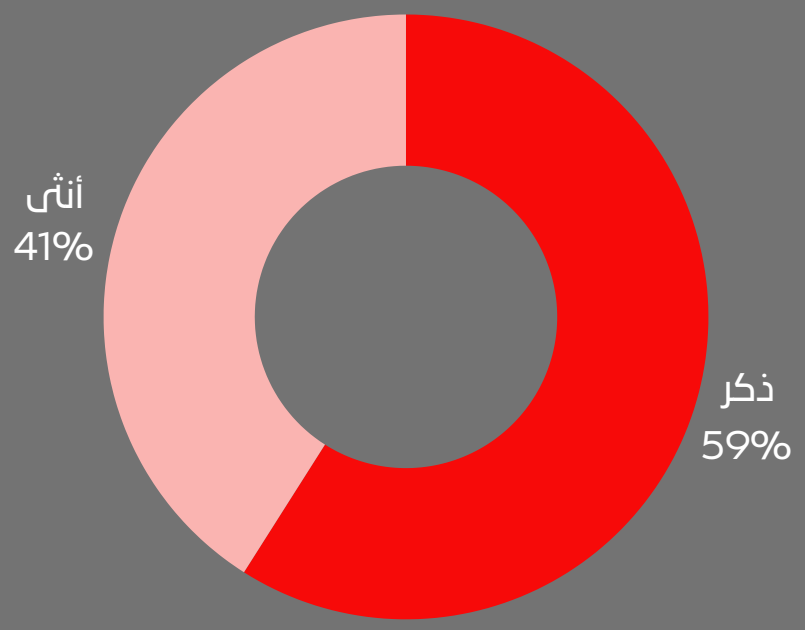

وفقا للشكل البياني؛ كان الذكور هم الأكثر تعرضا للعنف في البيئة المدرسية بنسبة 59% مقابل 41% للإناث، وهو ما قد يرتبط بطبيعة الأنشطة والتفاعلات اليومية داخل المدرسة، حيث يكون الذكور أكثر حضورًا في المواقف التي تتضمن احتكاكًا مباشرًا أو سلوكيات ذات طابع عدواني. تتوافق هذه النتيجة مع النسختين السابقتين من تقرير الرصد.

سابعا، جنس الجاني:

جنس الجاني	العدد
ذكر	38
أنثى	14
غير مذكور	9
الإجمالي	61

كما كان الذكور هم الأكثر تعرضا للعنف، كانوا أيضا الأكثر ارتكابا له، حيث جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة 62%، وهي النسبة الأعلى بين الفئات. تشير الأدبيات إلى أن الذكور يظهرون بدرجة أكبر في أنماط السلوك العدواني المباشر، خاصة الجرائم المرتبطة بالعنف الجسدي أو الاعتداءات ذات الطابع الظاهر داخل المؤسسات التعليمية.

في المقابل، بلغت نسبة الإناث 23%، وهو ما يدل على أن الإناث مثلن ما يقرب من ربع الجناة في الحالات محل الدراسة، بما يؤكد أن ممارسة العنف أو السلوك الإجرامي داخل البيئة المدرسية لا تقتصر على جنس بعينه، وإن اختلفت أنماطه أو دوافعه. ولم يذكر جنس الجاني بنسبة 15%، وهو ما يعد قصورا في التغطية الصحفية لوقائع العنف في البيئة المدرسية.

ثامنا، الشهور الأكثر عنفا:

الشهر	العدد
إبريل	29
مايو	22
يونيو	10
الإجمالي	61

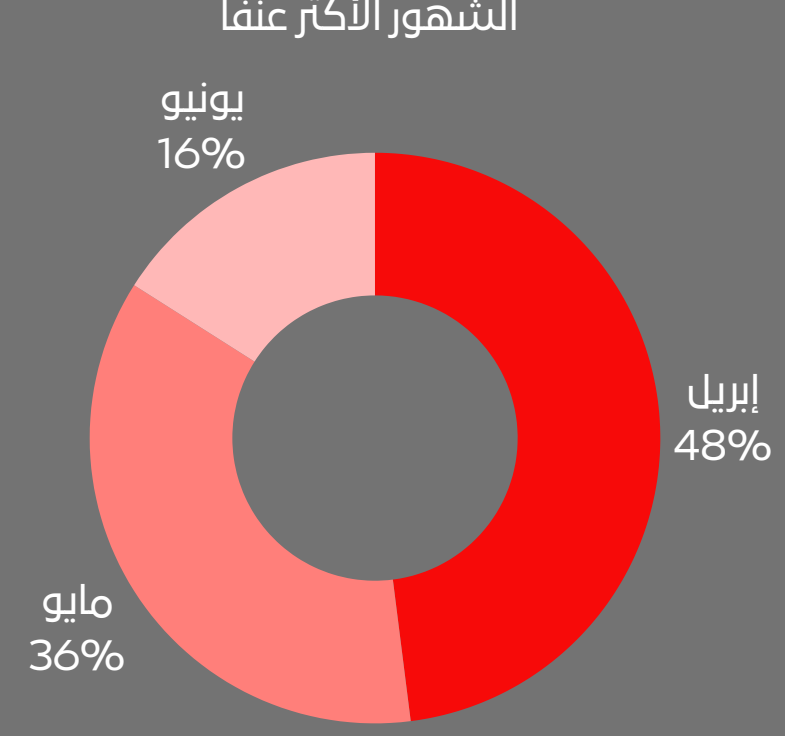

جاء شهر أبريل في مقدمة الشهور التي شهدت وقائع عنف بحق الطلاب والطالبات بنسبة 48%، بما يعني أن ما يقرب من نصف وقائع العنف المرصودة حدثت خلال هذا الشهر، وهو ما يشير إلى ارتفاع ملحوظ في معدل الوقائع مقارنة ببقية الأشهر. وجاء شهر مايو في المرتبة الثانية بنسبة 36%، ليستحوذ الشهران معًا على الغالبية الكبرى من الوقائع. ويمكن تفسير هذا التركز الزمني بارتباط هذه الفترة بالنصف الثاني من الفصل الدراسي، وما قد يصاحبه من زيادة الضغوط الدراسية والأنشطة والاحتكاك اليومي داخل المدرسة. أما شهر يونيو فقد سجل أدنى نسبة بلغت 16%، وذلك لتزامنه مع فترة امتحانات نهاية العام الدراسي، التي تقل خلالها معدلات الحضور والتفاعل المدرسي مقارنة بفترات الدراسة المنتظمة.

تاسعا، مكان ارتكاب وقائع العنف:

المكان	العدد
داخل المدرسة	42
خارج المدرسة	16
غير مذكور	3
الإجمالي	61

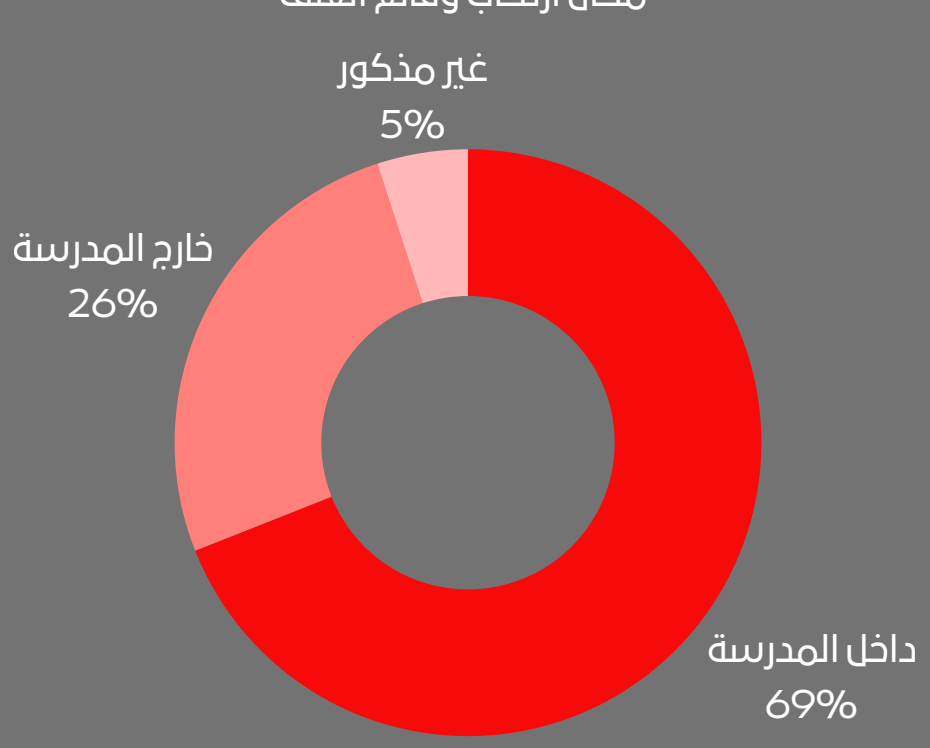

وفقا للرسم البياني، جاءت وقائع العنف داخل المدارس في المرتبة الأولى بنسبة 69%.جاءت الوقائع التي حدثت خارج المدرسة في المرتبة الثانية بنسبة 26%، بما يدل على أن العنف المرتبط بالمدرسة لا يقتصر على حدودها المكانية، وإنما قد يمتد إلى محيطها الخارجي أو يرتبط بعلاقات نشأت داخلها واستمرت خارجها.أما الحالات التي لم يُذكر فيها مكان وقوع الحادث فقد بلغت 5%، وهو ما يشير إلى عدم اكتمال بعض بيانات الوقائع محل الرصد.
بوجه عام، تعكس النتائج أن المدرسة لم تكن فقط إطارًا تعليميًا لوقوع الأحداث، بل ظهرت أيضًا بوصفها المساحة الأكثر ارتباطًا بوقائع العنف، الأمر الذي يبرز أهمية تعزيز إجراءات الإشراف والمتابعة وتوفير بيئة مدرسية أكثر أمانًا داخل المؤسسة التعليمية.

المراجع

[1] المصري اليوم. (2026 ،20مايو). زيارة ميدانية ورفع الحضور لـ87%.. كيف تغيرت المدارس المصرية خلال عامين؟ (الحكومة تُجيب ،) https://www.almasryalyoum.com/news/details/4274637

[2]صقر، أمل، والحويط، أحمد. (2026، 5 مايو). تعزيز سياسات الإنفاق على التعليم في مصر: من أجل إنفاق عام أكثر عدالة وفعالية وشفافية. ورقة سياسات، الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية.

[3]اليوم السابع. (2026، 7 مايو). الشيوخ يناقش الإثنين المقبل سياسة الحكومة لإنشاء 500 مدرسة يابانية، https://2u.pw/pHvcAN

[4] القاهرة 24. (2026، 18مايو). أولياء أمور يستغيثون: «مدرستنا بتتهد قدام أولادنا.. ونقلونا لمدرسة غير مناسبة».. ونداء عاجل لوقف تحويلها لمدارس يابانية، https://www.cairo24.com/2426436

[5] اليوم السابع. (2026، 26 ابريل).). انطلاق اجتماع لجنة الاتصالات بالنواب لإعداد قانون حماية الأطفال. **https://2u.pw/0s6Pul**

[6] حنان عاطف. (،2026، 1 يونيو). «المنع ليس الحل».. رئيس اتصالات النواب يكشف ملامح قانون السوشيال ميديا للأطفال. بوابة الشروق. https://2u.pw/O3qzX5

[7] السبورة. (2026، يونيو6) تحول بالتعليم الفني يعلنه وزير التربية والتعليم بالتعاون مع اليونيسف. https://www.alsbbora.info/474917

[8] اليوم السابع. (2026، 20 ابريل). نائب وزير التعليم: تطوير 500 مدرسة فنية العام المقبل مع شركاء صناعيين، اليوم السابع، https://2u.pw/TgUna0

[9] اليوم السابع. (2026، 9 يونيو). التعليم الفني نحو العالمية.. شراكات دولية مع كبرى المؤسسات ومنح الطلاب شهادات من دول أجنبية.. 100 مدرسة بالتعاون مع الجانب الإيطالي تدخل الخدمة عام 2027.. 300 مدرسة للتكنولوجيا لتوفير فنيين لسوق العمل. https://2u.pw/Crm0mC

[10] القاهرة 24. (2026، 5ابريل). مصادر بالتعليم تكشف تفاصيل إدراج الثقافة المالية بالمناهج الدراسية وموعد التطبيق. https://www.cairo24.com/2400402

[11] مجلس رئاسة الوزراء. (2026، 11ابريل). بيان صحفي: وزير المالية في مؤتمر صحفي: الأولوية بالموازنة الجديدة للصحة والتعليم منشور فيس بوك. https://2u.pw/QXfsle

[12] اليوم السابع. (2026، 16 يونيو).تعليم النواب: 2 مليار جنيه لخطة بناء المدارس وتوصية بمراجعة شاملة لأجور المعلمين. https://2u.pw/TgGKbx

[13] المصري اليوم. (2026، 9مايو) .413 جنيهًا للطالب الواحد. «التعليم» تنفى تخفيض مخصصات التغذية المدرسية. https://www.almasryalyoum.com//news/details/4265292